

## الصناعة في مصر

وما يجب عمله للنهوض بها

لحضرة صاحب السعادة زكريا مهران باشا

أتحدث إلى القراء عن ( الصناعة في مصر وما يجب عمله للنهوض بها ) والحديث في هذا الموضوع من الأهمية بمكان في الوقت الحاضر، لأننا نجتاز فترة حرب هي في حد ذاتها عامل فعال في تحسين بعض الصناعات وخلق صناعات أخرى . فقد خرجنا من الحرب الماضية بصناعات لم يكن للبلاد بها عهد ، اضطرنا إلى إيجادها امتناع أو قلة ورود كثير من المصنوعات التي كانت ترد لنا من الخارج .

ولما نحمدت جذوة تلك الحرب ، وهبت مصر تطالب باستقلالها ، لم يغب عن زعيمنا الاقتصادي طلعت باشا حرب أن الاستقلال الاقتصادي هو أساس الاستقلال السياسي . فأنشأ بنك مصر وشركاته التي استحدثت نهضتنا الصناعية وحفزت الكثيرين منا على اقتحام ميدان الصناعة وسدت جانبها لا يستهان به من حاجتنا . والإحصائية الآتية تدل القارئ على مبلغ ما وصلت إليه مصر قبل الحرب الراهنة من إنتاج في بعض الصناعات بالنسبة لما تحتاج إليه :

السكر	١٠٠٪	الكحول	١٠٠٪	الأقمشة القطنية	٤٢٪
غزل القطن	٩٦٪	النجارة	١٠٠٪	الأحذية	٩٠٪
الأسمنت	٦٠٪	الصودا الكاوية	٥٠٪	ملح الطعام	١٠٠٪
الأثاث	٨٠٪	الزيوت النباتية	٦٠٪	الكبريت	٨٠٪
الصابون	٩٠٪	الطرايش	٩٩٪	طحن الغلال	٩٩٪

هذه الأرقام الناطقة بالنجاح قد زادت الحرب الحالية زيادة كبرى ، لا يمكن الآن تقديرها بالضبط . إنما نستطيع أن نؤكد أن الصناعة في مصر قد تقدمت واتسع نطاقها لدرجة أننا لم نشعر بضيق إلا فيما نحتاج إليه من أدوية وأسمدة وعدد ميكانيكية ومصنوعات أخرى لم يكن في وسعنا إنتاجها .

وعلى الرغم من النجاح الذي أصابته مصر في نهضتها الصناعية ، وعلى الرغم من تضافر العوامل التي تؤدي إلى استكمال هذه النهضة ما زال قوم مع الأسف يؤمنون بعقيدة خاطئة : وهي أن مصر بلد زراعي ما كان له أن يجمع بين الزراعة والصناعة . عقيدة فاسدة تكفل التاريخ بدحضها . فإن مصر كانت دائماً بلداً تزدهر فيه الصناعة كلما تمتع باستقلاله .

الصناعة ضرورة في مصر : لأن سكانها في زيادة مطردة ، فقد كان عددهم سنة ١٨٨٢ لا يزيد عن ٦,٨٠٤,٠٢١ فصاروا في سنة ١٩٣٧ حوالي ١٥,٩٣٢,٦٩٤ نسمة وهم الآن لا يقلون عن ١٧,٠٠٠,٠٠٠ نسمة . والزيادة عندنا تبلغ  $1\frac{1}{2}$  % سنويا ، زيادة هندسية لاحسابية ، ويرتفع رقما إذا عولجت بنجاح مشكلة وفيات الأطفال . وهذه الزيادة المطردة في عدد السكان ، لا تقابلها زيادة مماثلة لها في استصلاح الأرض . فضلا عن كون الأرض المنزرعة الآن لا تقوم بحاجات الشعب ، وتوزيع الأراضي الزراعية سيئ في مجملته وتفصيله . فعدد ملاك الأراضي يقدر بـ ٢,٤٨١,٢٥٠ يملكون ٥,٨٣٦,٧٤٦ فدانا . أما بقية السكان فلا يملكون شيئا .

أما الذين يملكون فدانا فأقل فعددهم ١,٧٦٥,٧٠٢ يملكون ٧٢٤,١٥٦ فدانا ، فإذا ترجمنا ذلك من لغة الإحصاء إلى لغة الواقع فإنهم يعولون أربعة أمثالهم من الأهل والأولاد . وهؤلاء الملاك الصغار يجب أن نلحقهم بالذين لا يملكون شيئا .

ومن المستحيل أن تعتمد مصر على الزراعة وحدها كمورد للرزق . فإننا حتى لو قسمنا جميع الأراضي الزراعية وقدرها ٥,٨٣٦,٧٤٦ فدانا على جميع السكان وهدهم ١٧ مليوناً ، ينحصر الفرد منهم ثلث فدان على الأكثر . وإذا قدرنا إيراد الفدان سنويا بمبلغ ستة جنيهات ، فإن نصيب الفرد منا لا يزيد عن جنيهين في السنة .

وتم نقطة جدية بالاعتبار : وهي سوء نسبة توزيع السكان ليس فقط بين بعض المديريات ، بل أيضا بين الريف والعواصم . ولنضرب مثلا بالقاهرة والاسكندرية : ففي القاهرة ما يقرب من ١,٨٠٠,٠٠٠ نسمة ، وفي الاسكندرية ما يقرب من ٨٠٠,٠٠٠ نسمة وليس بهاتين العاصمتين مصانع تذكر حتى يعزى إليها كثرة عدد القاطنين بهما . ولكنها هجرة القرويين يشدون الرحال إلى العاصمتين ، يشدون العمل ولا عمل ، وإنما عطل أقصى وطأة من عطلم في القرى .

أخشى فوق ذلك ، أن نرى في مصر بعد الحرب صورة مصغرة لما يحدث عادة في البلاد المتحاربة . لأن العمال الذين حذقوا صناعة أو أعمالا أخرى ، ستكون لهم مشكلة لا يحلها إلا الإكتثار من المصانع . فلقد صار عددهم ١,٢٠٠,٠٠٠ عامل الآن ، أى ثلاثة أمثال ما كانوا عليه . ويعمل منهم مع الجيوش نحو ٣٠٠,٠٠٠ عامل يقومون بأعمال متنوعة . أفلا يجب أن تفكر في إيجاد عمل لهذا الفريق من العمال المهرة ، كصنع المحارث وقطع الغيار وإصلاح السيارات والطائرات والآلات ؟

لماذا لا نستغل دربتهم ونتقى عطلمهم وما يجر من مشاكل اجتماعية واقتصادية ؟ وإذا كان الصراع بين الآلة والعامل في الماضي قد استبعد من ميدان العمل اليدوي كثيرا من العمال في المصانع ، فإن القرن العشرين قد زحفت سيكانيكته إلى المزارع ، فحلت الآلات محل العمال في بعض المزارع . وقد شهدنا شيئا من ذلك عقب الحرب الماضية ،

حيث تهافت كبار الملاك عندنا على استخدام المحارث والجرارات وآلات الدراس والحصاد، بل لقد استغنت بعض الدوائر عن الدواب في حرت الأرض ونقل المحاصيل . ومن المنظور بعد الحرب الحاضرة أن تستحدث آلات زراعية أرخص ثمناً وأكثر عملاً . والمال وفير في أيدي الأعيان وأصحاب الدوائر الكبيرة ، يمكنهم من شراء هذه الآلات والاعتماد على العمل الميكانيكي بدل العمل اليدوي في زراعة الحقل . وعلى ذلك فمن المتظر أن يزداد التعطل بين العمال في الريف أيضا .

ولا علاج لمشكلة البطال في المدن والريف ، إلا بتضافر الشعب والحكومة على الإنكار من المصانع ، وحشد هذا الجيش من العمال . لينتج ويأخذ أجرا حسنا .

لست من القائلين بإعانة العاطلين وإلزام الحكومة بتخصيص مبالغ كافية لتوزيعها عليهم . فهذا إسعاف وقفي ، لا يغني عن العلاج . وخير من إعانة العاطلين أن تخصص الحكومة قدرا محمودا من الميزانية، لمساعدة الصناعات الناشئة ، والعمل على خلق الصناعات التي تكفل لها ظروفنا وحاجاتنا نجاحا لا شك فيه .

ولا يتوهمن أحد أن مصر تدر عليها محصولاتها الزراعية من المال ما يرفع مستوى الشعب ، ويمكن الحكومة من الحصول على المال اللازم لمشروعات الإصلاح والتجديد . الإنتاج الزراعي في ازدياد مستمر في جميع أنحاء بلاد العالم ، حتى لقد توالى الأزمات من كثرة الإنتاج ، ورخصت أسعار المحاصيل ، وأصبحت عاجزة عن سد تقفات الإنتاج . لا أنكر أن القطن ، كان وما زال ، محصولنا الرئيسي الذي يأتينا من الخارج بأهم مورد نسدده ما علينا من ديون للخارج ، أو ما نشتره من مصنوعات أجنبية . لكن القطن المصري قليل بالنسبة إلى الإنتاج العالمي ، إذ لا تزيد نسبته عن ٦٪ من محصول العالم . وهو لهذا السبب علاوة على عوامل أخرى يحرمانا السيطرة على تحديد أثمانه .

فإن قيل إن مصانع الغرب لا غنى لها عن القطن المصري الطويل الثيلة في أوقات السلم والحرب على السواء ، فإن الأصناف الأخرى من أقطاننا مستهدفة لمنافسة خطيرة . فقد زرعت روسيا في التركستان نوعا من القطن يقرب من الأشموني في خصائصه . وباعته للمصانع الإنجليزية بأسعار رخيصة . فلم تجد المصانع مثبقة في غزله ونسجه ، ثم باعته بأثمان أقل من أثمان المنسوجات المصنوعة من القطن الأشموني .

وما من شك في أن الحرير الصناعي قد أضر بالقطن ، فإن الأقمشة المصنوعة منه براقه الألوان في مقدور الفقراء أن يكتسوا بها في زهو وخيلاء . ولقد تعددت مصانعه قبل الحرب لدرجة كبيرة في الممالك الصناعية ، حتى اكتسحت منتجاته السوق وضيق الخناق على المنتجات القطنية . وسيكون هذا الخطر أفدح بعد الحرب الحاضرة ، حيث تقدمت صناعته وأصلحت عيوبه وصار غسله بالماء لا يؤثر فيه . وسيزيد الطين بلة ، ويضعف الخطر

على الأقطان ، ما ترامت به الأنبياء من ابتكار قطن صناعى تبشر تجربته بنجاح يكفل له الانتشار والرواج .

مستقبل القطن مع الأسف مظلم لا يحيز الاعتماد عليه . والخير كل الخير أن نفكر جدياً في ألا نربط رخاءنا بهذا المحصول المهدد بأخطار المفاسدات .

ولا يسعنى إلا أن ألقى ضوءاً على فكرة تنويع المحاصيل لأبدد الآمال التى عاقتها الكثيرون منا عليها حين نادوا بها . هم يقولون إن الفاكهة قد نجحت زراعتها في مصر ، وهذا حق لا مصرية فيه ، وأزيد عليه أن هذا النجاح قد أعرى الكثيرين منا بزرع الحدائق والتوسع في زراعة الفاكهة استجابة لتلك الدعاية . وقد نسوا أن الإكثار من أى محصول يؤدي إلى رخص أسعاره . ويذكر القارئ ما كانت تباع به الفاكهة قبل الحرب الحالية، وما يقال عن الفاكهة يقال مثله عن الخضر والبقول .

فلنحذر من الاندفاع وراء فكرة تنويع المحاصيل والإكثار من الخضر والفاكهة ، لتعذر تصرفهما في الخارج، ولأنه ليست لنا المراكب التى تصنع خصيصاً لهذا النوع من التجارة فضلاً عن رفض كثير من دول البلقان وأوروبا الجنوبية قبول فاكهتنا في أسواقها، بل إنهما ترفض مجرد العبور من بلادها إلى دول أوروبا الوسطى .

إن لنا فيما صنعته الدول الأخرى مثلاً وقدوة : فالروسيا هزمت في الحرب الماضية وتمزقت امبراطوريتها، لأنها اعتمدت على الزراعة . فلما جعلها البلاشفة دولة تجمع بين الزراعة والصناعة صمدت للألمان في الحرب الحاضرة . ولقد كانت الولايات المتحدة في القرن الماضى زراعية . فلو أنها بقيت كذلك ، لما وصلت إلى ما وصلت إليه من غنى فادح ، ولما استطاعت أن تمد بريطانيا العظمى ، بل الدول المتحدة كلها بالذخيرة والعتاد والسلاح والمال .

والناظر إلى خريطة الدنيا يدهش عند ما يرى صغر مساحة بيجيكا وهولاندا بالنسبة إلى مستعمراتهما . ويزداد دهشة ، عند ما يعلم أن الثمانية مليون هولاندى يحكون أكثر من مائة مليون من سكان جاوه وسومطرا وبقية الجزر الهندية الشرقية . والسبب في ذلك راجع إلى كون هاتين الدولتين قد زودتهما الصناعة بالقوة والصبر والمفاصرة والكفاح .

نحن لاتوزننا رءوس الأموال اللازمة لترقية الصناعات القائمة، وإنشاء صناعات أخرى ، فيها علاج مشاكلنا واستكمال نهضتنا . فالأموال وفيرة استودعها أصحابها البنوك بغير ربح أصلاً أو بربح ضئيل جداً إذا تعهدوا ببقائها وقتاً طويلاً في تلك البنوك .

هذه الأموال المدخرة مستخرج في القريب العاجل بفعل الظروف لتستثمر في الصناعات ، بعد أن ارتفعت أثمان العقارات ارتفاعاً فاحشاً لا يشجع الكثيرين على شرائها .

إننا نمر بالدور الذي مرت به جميع الأمم في بخر حياتها الصناعية ، ولعل القراء يجربون إذا قلت إن إنجلترا وهي أكبر بلد صناعي في الوقت الحاضر كانت منذ قرنين بلدا زراعيا بحتا يكره الصناعة ، و يرى فيها ذلك الرأي الخاطئ الذي يفضل امتلاك الضياع والمزارع لأنها المظهر المادي للسيادة على جماعة المستأجرين والفلاحين . وكان نبلاء الانجليز إلى عهد ليس بالبعيد ، يستغلون نفوذهم لإبعاد المصانع عن المناطق المجاورة لأراضيهم ، ولمنع السكك الحديدية من اختراقها حتى لا يفقدوا مهابتهم .

لقد تغير العالم كله في القرن الحاضر ، وتلاشت تلك العقيدة القديمة التي كانت تنفر الناس من الصناعات . وإذا كانت لها عندنا بقية ، فإنني أعتقد أنها ستزول تماما بعد الحرب الحاضرة . فقد أقبل الكثيرون منا على شراء السهوم والسندات في الشركات الصناعية ، بعد أن رأوا متاعب الأزمات التي مرت على مصر ولمسوا صعوبة المعاملات مع المستأجرين الذين إذا كسبوا لم يدفعوا شيئا مما كسبوه لمالك الأرض ، وإذا خسروا بالغوا في مقدار خسارتهم وطالبوا بتخفيض الإجارة .

و إذا كان لرأس المال الأجنبي دخل كبير في تمويل الصناعات عندنا ، فذلك راجع إلى كونه قد احتل المكان في وقت كان المال المصري فيه منصرفا إلى شراء العقارات ، وبنوع خاص الأراضي الزراعية ، وراجع أيضا إلى أن الأجانب لهم بنوك تمددهم بالمال ، في وقت لم يكن لنا فيه بنك مصري صميم يعنى مصالح المصريين .

أما الآن ، وقد تغير الموقف إلى حد كبير بعد إنشاء بنك مصر وشركاته العتيقة وبعد قيام كثير من المصريين بالأعمال التجارية والصناعية ، فإننا لانرى العمل على تشجيع أموال تأتينا من الخارج لتستغل في مصر ، إلا إذا اشترك معها المال المصري والصانع المصري . أما إذا انفردت الأموال الأجنبية بالصناعة في مصر ، سافرة باعتبارها صناعة أجنبية تنتشئ لها فروعا في مصر ، أو مقنعة تستتروا وراء نقص في التشريع المصري لتبدو وليها مسحة الحسنية المصرية ، فإننا لا نرحب بهذه الأموال الأجنبية ونعد ما تنتشئ في مصر من صناعات بمثابة صناعات خارجية تريد أن تهرب من رسومنا الجمركية .

أريد في هذا الصدد أن أكون صريحا ، فأقول للجميع : إن هجوم شركات عالمية كبيرة لتنتشئ صناعات في مصر بعد الحرب بروس أموال عظيمة ، أمر محتمل الحصول ، فيجب أن نتنبه له جيدا وأن نحذره وإلا طفت تلك الشركات على شركاتنا المصرية وقضت على كثير من الصناع الذين يشتغلون في ورشهم .

وأريد أيضا أن أكون صريحا فأقول إن معظم الشركات الأجنبية ترفض استخدام الشبان المصريين ، وتتمسب بمختلف المعاذير لتبعدمهم عن العمل بها .

وهذه الشركات لا بد لها من تشريع حازم يلزمها قبول المصريين في كافة الوظائف الفنية وغير الفنية ، ماداموا أكفاء للقيام بالوظائف التي تههد بها الشركات الأجنبية لغير المصريين .

ولست أكتفى بإدخال المصريين في إدارة الشركات الأجنبية وبتوظيفهم في أعمال تلك الشركات . وإنما أرى ضرورة تمصير هذه الشركات بإقبال المصريين على شراء سهومها . وذلك في نظري واجب مقدس وفرض عين على التمارين منا .

أنا لا أتحمّل على رأس المال الأجنبي . فإن كل مال يرد من الخارج أو يكون نفعه للخارج ، يجب أن يوضع ضمن حدود معينة . وها هي لجنة مكّان التي شكلتها الحكومة البريطانية لبحث الأزمات وعلاجها سنة ١٩٣١ ، قد لفتت نظر تلك الحكومة إلى ضرورة مراقبة حجم الأموال الأجنبية وحركتها في إنجلترا .

فإذا قيل هذا في بريطانيا العظمى بالقوة بالها وصناعاتها ، فن باب أولى أن نخشى مصر ما تحدهه هجرة الأموال الأجنبية فيها . . . ومن أنجح الوسائل لتفادي أخطار المال الأجنبي في مده وجزره أن تساهم حكومتنا في الصناعات الكبيرة ذات الصبغة العامة كمشروع خزان اسوان وبنك التسليف الصناعي ، على أن تحمل أسهمها اسمية ، لا يملكها غير المصريين ، إذا أرادت التنازل عنها فيما بعد .

أترك الكلام على رأس المال لأتحدث عن المواد الأولية التي توفرت لنا في مصر ويمكن أن نستعملها في الصناعات . وأبدأ بسؤال الفلاح البسيط ، أين ذهب مغزلك؟ ! فلن تبرح من ذا كرتي صورة الكهول الذين طالما حدثوني ، وهم يعالجون بين أصابعهم مغازل لا تقف عن الدوران ، يفزلون بها صوف ماشيتهم ، فتغنيمهم عن الثياب الأوروبية الغالية الثمن التي لا تحمل طويلا ولا تصلح لمن كان في مثل عملهم .

وأسال بعد ذلك من هو أغني من الفلاح البسيط : لم تقعد عن الصناعات التي تزيد في يسرك مما تنتجه أرضك؟ ! أليس يعيننا أن تكون مصر بلدا زراعية ثم تستورد المصنوعات الزراعية؟ !

السبب في ذلك واضح ، وهو أن المزارع عندنا لا يأخذ بأبسط الصناعات الزراعية فهو يسىء الانتفاع بالألبان حين يستخرج منها زبداً أو جبنا بالطريقة التي ورثها عن أجداده الأقدمين . وهو يقصص صوف الأغنام ليبيمه مخلوط الألوان غير نظيف في سوق قريته بأجنس الأثمان .

لدينا قواكه كثيرة ومن أصناف ممتازة ، يعمل منها الشراب والحلوى والمربات التي لا تقل جودة عما يرد لنا من الخارج . بل تمتاز صناعتها في مصر بأنها لا تستعمل الكيمائيات ولا المواد الغريبة . إنما ينقص هذه الصناعة أن يعنى أصحابها بالزخرف في أوعيتها ، وهذه هي الناحية التي يجب أن يقدروها ، فلا يخلوا ببلغ من المال على فنان ، ليضفي من فنه على بضاعتهم ما يجتذب الرأى ويغريه بالشراء .

عندنا أيضا كثير من الحبوب اللازمة لصناعة الزيوت . وهذه الصناعة وإن كانت قد ارتقت جدا في عصر بذرة القطن ، إلا أنها لازالت تجرى على الأساليب القديمة في عصر الحبوب الزيتية الأخرى ، فيضيع بذلك مقدار كبير من الزيت في فضلات العملية . وهنا تشير إلى ضرورة التوسع في زراعة الحروع ، لأن زيته لا يقتصر على الأغراض الطبية ، بل يستخدم أيضا في تزييت المحركات الثمينة .

ومن الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعى المصرى ، صناعة النسيج . وقد نجحت هذه الصناعة في مصر نجاحا كبيرا ، وقامت بها شركات كبرى تفزل القطن المصرى وتنسجه وتمد المغازل اليدوية بخيوط الغزل ، وتصنع كذلك القطن الطبي .

وهذه الصناعة قد وصلت في مصر إلى درجة كبيرة من الإتقان والجودة والمتانة ، وأصبحت تستهلك من القطن المصرى ما لا يقل عن ٨٠٠,٠٠٠ قنطار سنويا . ونعتقد أنه سيكون لهذه الصناعة شأن عظيم بعد الحرب الحاضرة ، عند ما يمكن استيراد الأدوات اللازمة للصانع الحالية ولغيرها مما فكرت شركات في إنشائه بمصر .

ولا يغيب عن بالنا أن السيلالوز وهو المادة التي يصنع منها الحرير الصناعى لا يستخرج فقط من لباب الشجر ، وإنما أمكن استخراجه من بوص الذرة ومن حطب القطن وقش الأرز والنباتات الليفية والحرق ، ومن هذه المواد تصنع أيضا الذخائر الحربية والورق ولاداعى لأن نستورد سنويا من الورق ما قيمته ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ومن الحرير الصناعى وخيوط غزله ما قيمته ١٩٠,٠٠٠ جنيه وهذه الصناعة قد توافرت موادها الأولية عندنا .

ولا محل لأن تشتري مصر من الخارج بما قيمته سنويا ٧٠٠,٠٠٠ جنيه أكياسوشوالات وخيشا بينما يمكنها أن تزرع الجوت وتنسجه وقد بلغنى من خبيرى في زراعته أن القدان منه يغل في السنة ١٥ جنيها . ومن الزراعات المهمة عندنا الكتان وقد توسعنا في زراعته أثناء هذه الحرب ولكن معظم محصوله يصدر للخارج ، فهلا انتبهنا له أجود البذور وتوسعنا في نسجه ؟

والصناعات الصيدية تحتاج إلى مزيد من العناية ، فلا زال حفظ الأسماك يجرى على طريقة بدائية وهى معالجة البورى والطلوبار وكلب البحر بالملح ، وبجاراتنا تخرج السردين والجبرى بكيات وفيرة ولكن صناعة حفظهما في العلب لم يتنبه لها أخيرا إلا مصنع حديث في أبى قير . وتمنح الحكومة امتياز صيد الاسفنج نظير مبلغ لم يزد عن ٣٠٠٠ جنيه لغواصين يأتون لهذا الغرض من جنوب أوروبا . فلماذا لا تدخل الحكومة صناعة الغوص وصناعات الصيد في المدرسة البحرية التي أنشأتها بالاسكندرية ؟

وقد نجحت شركة مصر للأسماك في صناعة الأزرار الصدفية وهى تمد البلاد بمعظم حاجاتها من الأزرار وقد أفادت تلاجاتها الصيادين في حفظ صيدهم وقتا طويلا بغير أن يلحقه الفساد .

ولا بد لنا من العناية بالصناعات الكيمائية ، ولا حذر لمصر أن تتفوق عليها فلسطين في صناعة حمض السيتريك واللاكيتك وجميع المواد اللازمة لصنعهما متوفرة بمصر .

أما صناعة حمض الكبريتيك وهي لازمة لكثير من الصناعات فإن مادتها الأولية وهي الكبريت المعدني يؤتى بها من قبرص ، ولعل الأبحاث التي تجرى في جبل الكبريت جنوب السويس تؤدي إلى وجود تلك المادة بها .

أما الصناعات التي تعتمد عليها في الإنتاج الزراعي ، فهيمنى منها صناعتان : الأولى صناعة الأسمدة ، والثانية صناعة بعض العدد التي نستعملها في فلاحة الأرض .

تستورد مصر في الوقت العادي من الأسمدة الكيمائية ما لا يقل ثمنه عن ثلاثة ملايين من الجنيهات . وكان في وسعنا أن نصنع سماد تترات الجير لو كنا قد نفذنا مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه في أسوان وغيرها . ويصنع سلفات النشادر بكميات قليلة أما السوبرسلفات فقد زادت صناعته ويتعين أن نسرع بمشروع تحويل القمامة إلى سماد .

تجىء بعد السماد في الصناعات التي يعتمد عليها الإنتاج الزراعي صناعة ما يمكن أن يصنع في مصر من العدد اللازمة للزراعة . وبعض هذه الصناعات قد نجح عندنا : مثل صناعة الطلبات الارتوازية والسيور وأسلحة المحاريت والسواقي الحديثة ولا زال ينقصنا في مصر شركة تصنع الآلات الزراعية كالقؤوس والمناشير وأدوات الحدائق .

أتكلم بعد ذلك على بعض الصناعات التي ثبت نجاحها في مصر . ولا أذكرها كلها لأن المقام لا يتسع للإطالة .

أتحدث أولا عن صناعة هامة لها مظهر تجارى وهي صناعة النقل :

صناعة النقل إما برية أو بحرية أو جوية . ولنا وجهان أحدهما محلي والآخر عالمي . وهذه الصناعة من الشؤون التي ستكون لها أهمية كبرى عند جميع الدول بعد الحرب .

والنقل الداخلى عندنا معضلة ، لأن سياسة السكة الحديد هي الحصول على إيراد ضخم . فهي تفرض أجورا طالما شكت منها شركات النقل وعدتها عملا مقصودا به إفلاسها ومنعها من مزاحمة السكة الحديد . ولولا أن هذه الحرب قد أنسحت المجال للقطار والسيارة والمراكب النيلية ، لتفاقت المشكلة التي لا بد من مواجهتها بعد الحرب .

ولقد فطن المرحوم طلعت حرب باشا إلى أهمية النقل الجوى ومستقبله ، فأسس شركة مصر للطيران ، وألحق بها مدرسة لتعليم الطيران نخرج منها شبان يمكن الاعتماد عليهم في قيادة الطائرات . فلدينا الآن نواة لإنشاء أسطول جوى تجارى بعد الحرب . وكل الدلائل تدل على أن مصر سيكون للطيران فيها شأن عظيم نظرا لمركزها الجغرافى الهام

ولا عدد للطائرات التي أنشئت في مصر وغيرها من الدول بسبب الحرب ، والطيارون يعدون بالألوف ، والمصانع تخرج طائرات سريعة جدا ومريخة ومأمونة في أسفارها . هذا كله كقيل بأن نفتح عيوننا على علاقة مصر بهذا التطور الجبار في المواصلات الجوية ، وأن نفكر في الانتفاع بمركزنا الجغرافي ، وأن نتهز الفرصة فتقوى شركة مصر للطيران وننشئ لها فروعا في مختلف البلاد .

يجب أيضا أن يكون لنا أسطول بحري تجارى يتقبل البضائع والمسافرين إلى البلاد الأجنبية ، إذ البواخر التي تحمل العلم المصرى قليلة ، بعضها لأفراد وبعضها لشركات كان بينها تنافس على الخطوط . وهذا أمر يؤسف له . فاماذا لا تتحد هذه الشركات بدل مزاحمة بعضها البعض ثم تعطيا الحكومة إعانة إذا استلزم الأمر ؟

ومن الصناعات التي ثبت نجاحها في مصر : الصناعة الخشبية . وهي على نوعين النوع المستعمل في المباني كالنوافذ والأبواب ، والنوع الذى يستعمل في صناعة الأثاث ، وكلا النوعين قد ارتقى رقىا محمودا .

وقد نشطت بسبب قيام الحرب الحاضرة وتوافر المواد الأولية عندنا من صناعات الأغذية : منتجات الألبان والأعجينة والبيرة وزيت بذرة القطن والكان . ومن الصناعات الكيميائية : تكرير البترول والجليرين والكحول والخل . ومن صناعات البناء : صناعة الأسمنت والطوب والرخام والجرانيت . ومن مستخرجات المناجم كربونات الصودا والطلق والذهب ، ومن صناعات الغزل والنسيج : التريكو والصوف والكان والحبال ، ثم صناعة الزجاج والورق .

كذلك نشأت بسبب هذه الحرب وما أحدثته من فراغ : صناعة النشاء والجليكوز وتجفيف البصل واستخراج النشادر وسلطات الألومنيوم والمنايزيا وسلطات النحاس ، وبعض صناعات المطاط ولعب الأطفال والأواني المعدنية والعقاقير والأدوات الطبية . وكثير من هذه الصناعات صالح للبقاء وللتنوع فيه بعد الحرب .

نتكلم بعد ذلك عن الوقود اللازم لإدارة المحركات التي تستخدم في المصانع .

إن مصر غنية بأنواع مختلفة من الوقود ، منها الجلامد والسائل . فمن الوقود الجلامد لدينا البوص وحطب القطن وقش الأرز والبن ومصاص القصب ، يبذر فيها الفلاح حين يحرقها في الأفران . ولو كنا نتبع الطريقة المستعملة في بعض البلاد فنصنع من هذه الأحطاب بعد معالجتها بالكيمياء قوالب للحرق ، لكان لنا فيها وقود لا يقل عن الفحم ، أو كان لنا منها خشب صناعى كالذى تتخذه الولايات المتحدة الآن بديلا عن الخشب الطبيعي في أغراض كثيرة

أما الوقود السائل فلدينا منه البترول الذي يستخرج من الآبار المصرية أو تأتي به رخيصا من البلاد القريبة من مصر. وقد سمعنا أن أنابيب البترول ستمد منها إلى الاسكندرية ولو أن بلدا آخر غير مصر به النهر العظيم وفروعه وترعه لأضيتت مدنه وقراه وأديرت مصانعه بالكهرباء ، بل لكان في بعض بيوته ورش صغيرة .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن مسألة هامة جدا في نجاح الصناعة وهي مسألة تعزيتها. وما هو المدى الذي يجب أن يبلغه ذلك التعزيت سواء من الحكومة أو من الأفراد . فالصناعة لا بد لها من تأييد ، ولا بد لها من تشجيع خصوصا في بلد ك مصر ظل وقتا طويلا تستولى عليه فكرة خاطئة بثتها السياسة فيه وهي القول بأن مصر بلد زراعي بحت . تلك القالة التي استطاع الوعيم الخالد طاعت حرب أن يقيم الدليل على عدم صحتها ، فأنشأ الصناعات الناجحة في مصر وبأموال مصرية صميمة .

ومن الصناعات التي ارتقت في مصر الصناعة الجلدية ، فالآن تصنع أجمل الأحذية والحفائب والمحافظ ، ولا نستورد إلا القليل من هذه الأصناف . لكننا نستورد الجلود المدبوغة ، مع أن ما يذبح بمصر سنويا لا يقل عن مليون ونصف رأس من الماشية . وتستهلك المدايع الأهلية نحو نصف هذا الإنتاج ، والباقي يصدر للخارج بينما البلاد تستورد في الوقت نفسه ما يقرب من هذه الكمية المصدرة . والسبب في ذلك راجع إلى أن دباغة الجلود في مصر معظمها يجري على طريقة قديمة ، فلو أصححت لما احتجنا إلى استيراد جلد مدبوغ من الخارج .

وحيث أنكلم عن المساعدات التي يجب أن تبذلها الحكومة ، لا أريد أن أشغل كثيرا من وقت القارئ بذلك الجدل النظري الذي قام ولا يزال يقوم بين فريقين من كتاب الاقتصاد : يرى فريق منهم بأنه لا محل لأن تدخل الحكومة لتساعد الصناعة . ويرى الفريق الآخر ضرورة مساعدة الدولة للصناعة والتدخل لحمايتها . هذه نظريات اقتصادية لا محل لمناقشتها هنا ، ونحن في وقت لم يعد للنظريات فيه أمام المصلحة العامة أي تقدير . والمصلحة العامة تتغير بتغير الظروف ، فقد كانت قبل الحرب الماضية تقضي بالقاعدة المعروفة « اترك الناس أحرارا فيما يفعلون » لأن المنافسة لم تكن قد بلغت بين الدول ما بلغت عقب تلك الحرب . ولأن قواعد التمدد كانت ثابتة على قاعدة الذهب ، وكان كل بلد على سعر صرف مستقر بالنسبة للبلاد الأخرى ؛ أساسه مقدار ما في عملته من ذلك المعدن النفيس .

أما بعد الحرب الماضية ، فقد انقلبت الأوضاع كلها رأسا على عقب ، واشتبك العالم في حرب عملات : كل دولة تخفض عملتها لترخص مصنوعاتها عند المزاومة في الأسواق الأجنبية ، بينما اتخذت بعض البلاد سياسة إنغراق العالم ببضائع زهيدة الأثمان منحةطة الصنع . فأصبح من المتعين على كل دولة أن تتدخل حكومتها لحماية صناعاتها الأهلية .

أما وقد حدث ذلك في الدول التي سبقتنا في مضمار الصناعة فلا يعاب على مصر أن تتدخل حكومتها لتؤدي هي الأخرى واجبها نحو صناعات ناشئة في بلاد من حقها أن تسير الهضات الحديثة فتطمع في أن تكون صناعية وتأتي أن تظل زراعية فقط . بل من واجبها أن تفعل ذلك لأسباب اقتصادية تلزمها بأن تتجه إلى الصناعة ، لتريد في دخلها القومي الضئيل ، وتعمل مشاكلها الاجتاعية .

والحماية ليست في نظري قاعدة مطلقة تطبق على كل صناعة تقوم في مصر ، بل يجب عند فرضها أن تكون الصناعة ناجحة في ذاتها أو مما يسد حاجة حقيقية للبلاد . فالحماية درع للصناعات الناجحة أو الضرورية وليست أساسا تبنى عليه صناعات خائبة أو صناعات لا حاجة لنا بها .

ويتمين على حكومتنا ألا تنقل كاهل الصناعات بالضرائب التي تقلد فيها بلادا موقفها يختلف تماما عن موقفنا . فلك بلاد تقدمت فيها الصناعة ، أما الصناعة عندنا فلا زالت طفلة تحبو ، فضلا عن كون تلك البلاد مستغرقة في حرب لا بد لها من موارد غير طبيعية ؛ ونحن قد وقانا الله شر الحرب .

وإذا كان للحكومة مسوغ في فرض ضريبة كضريبة الأرباح الاستثنائية فقد كان من الواجب أن تستغنى منها الصناعات التي لا عهد للبلاد بمثلا أو التي تكون البلاد محتاجة إليها . والقانون البلجيكي ، وهو قانون بلد صناعي من الطراز الأول ، قد أعنى هذه الصناعات من ضريبة الأرباح الاستثنائية ، رغم حاجة بلجيكا إلى المال . وتمنح حكومتنا صنعا إذا هي أدخلت هذا الاستثناء لتشجيع الكثيرين على الجراءة في إدخال صناعات لازالت تنقصنا .

وليست حماية الصناعة المصرية من المنافسة الأجنبية ، وتخفيض الضرائب الحالية على الإنتاج ، هما كل الواجب على الحكومات التي تلي الحكم في مصر . فإن عليها جميعا أن تساعد الصناعة بمختلف الوسائل المعروفة عند الاقتصاديين : كأن تبذل المال في صورة منح سخية تدفعها للإنتاج الصناعي ، وتعفى من الضرائب الآلات والعدد المستوردة من الخارج ، وبعض المواد اللازمة للصناعة . ولم تبخل حكومتنا بهذا الإعفاء في كثير من الحالات ، وانكنا نطلب إليها أن تتوسع فيه .

كذلك يجب على الحكومة أن تصلح وتزيد في طرق المواصلات بمختلف أنواعها ، ولا تنفأ تحسنها وتخفيض أجور الشحن وتيسر النقل في جميع البلاد فالمواصلات هي شرايين الصناعة . وبدونها تنقطع عنها مادة الحياة .

وفي رأس المساعدات التي تسديها الحكومة للصناعات ، إصلاح شئون العمال ورفع مستواهم المادى والأدبى ، وكفالة مستقبلهم في حال الشيخوخة والتعطيل بسبب الإصابات أو المرض ، ووضع العلاقة بينهم وبين أصحاب الأعمال على قواعد من المودة والتفاهم .

وإذا كان على الحكومة واجب حيال الصناعة ، فعلى كل فرد من أفراد الأمة واجبات أهمها أن يساهم الفادرون منا في إنشاء الصناعات ، لا لأن هذا واجبهم الوطني فقط ، بل لأن ذلك فيه نفع لهم ، حتى لا تكون ثروتهم كلها مستهجرة في استغلال واحد هو الزراعة التي كثيرا ما تصيبها الأزمات . وعلينا جميعا أن نشجع الصناعة المصرية ، بالإقبال على منتجاتها وتفضيلها على ما يرد من الخارج ، لأن ما نشتريه منها إنما يبقى ثمنه في البلاد . ولا خيري في أن تشجع الحكومة صناعتنا ونحميها إذا لم يؤد الشعب أو واجبه نحو صناعة بلاده ، ويتجاوز عما قد يكون بها من نقص أو هنات تغتفر لما كان مثلها في دور التطور والارتقاء .

نسمع في هذه الأيام أن الحكومة تفكر في إنشاء بنك لتسليف الصناعي . وهي تحسن صنعا إذا هي أسرعت بإخراج تلك الفكرة إلى حيز العمل . فمن عيوب نظامنا الاقتصادي ، أنه لا يوجد بمصر بنك صناعي ، رغم وجود صناعات صغيرة وكبيرة ، ورغم ما يتوقع من قيام صناعات أخرى أثناء هذه الحرب وبعدها .

إن تجربة إعطاء أحد البنوك مبالغ يقرضها لأصحاب الصناعات ، قد ظهر عمليا أنها تجربة لا تؤدي إلى الغاية المرجوة منها تماما . فبنوك الودائع بحكم طبيعتها لا تستطيع أن تفرق في الصناعة بين القروض التي تعتبر في عرف الاقتصاديين قروضا متجة ، وبين القروض التي تعتبر عندهم غير متجة ، لا يقصد منها المقترض إلا مجرد التوسع أو القيام بأعمال صناعية بلغة غير مدروسة .

وإذا كان هذا النوع من البنوك الصناعية لازما جدا للصناعات الصغيرة التي تعتبر عنوان الرخاء في الأمم ، فإن فائدة هذه البنوك للصناعات الكبيرة الأرم وأظهر ، لتعرض هذه الصناعات لمنافسات دولية ومفاجئات لا تدخل لأحد في حساب .

وعندي ، أنه لا بد من أن تشارك الحكومة في رأس مال هذا البنك بأكثر من نصفه ، ومن أن تضمن حدا لأرباح أسهمه ، ومن أن تجعلها مقبولة بقيمتها الاسمية كضمان فيما يقدم للمناقصات والمزايدات العامة . ومتى اشتركت الحكومة في تأسيس البنك ، وساعدته بتلك الكيفية ، وجعلت لنفسها حق تعيين مديره ، بعثت فيه الثقة ، وأكسبته النفوذ .

وينبغي على الحكومة أن تصنع الطريقة المتبعة الآن للحصول على ترخيص بالأعمال الصناعية . تلك الطريقة المعقدة المطولة التي يشكو منها الجميع . لا بد من تبسيطها وحصرها في إدارة ملحقة بوزارة التجارة والصناعة ، تقوم باتخاذ مختلف الإجراءات التي تؤدي إلى قبول أو رفض الترخيص .

ويتعين على الحكومة أن تعجل بإجراء إحصاء صناعي دقيق ، لينضح منه ما في البلاد من صناعات ومواد خام أو مصنوعة ، وما أحدثته هذه الحرب من صناعات جديدة أو تقدم في الصناعات التي ازدهرت قبل قيام هذه الحرب ، وعدد الصناع ، ومختلف ما يزاوون

من صناعة ، وما ينفق على الصناعة من مال بواسطة الأفراد أو الشركات بمختلف أنواعها .  
مثل هذا الإحصاء ، هام جدا للحكم على موقف الصناعة في حاضرها ومستقبلها .

ولا سبيل عندي إلى استكمال نهضتنا الصناعية ، إلا أن يكون لنا برنامج اقتصادى قومى ،  
محدود الأغراض واضح الأهداف ، ترضيه لجنة تمثل فيها جميع الكفائيات . فكل البلاد التى  
قامت بنهضة اقتصادية ، كانت لها برامج تفيدت الحكومات بتنفيذها ، فى مدد معينة ،  
سميت بمشروع الثلاث سنوات أو الخمس سنوات أو العشر سنوات .

لا نريد دراسات نظرية أو تحليلية . وإنما نريد برنامجا إنشائيا ، يبين لنا ما يجب أن  
يعمل ، وما هو الوقت الكافى لعمله ، وما هى طريقة الحصول على المال لتنفيذه .

ما أحوجنا إلى وضع مثل هذا البرنامج ، لفترة الانتقال من الحرب إلى السلم ، وما  
يعقب هذه الفترة من تطورات .

تلك الفترة الخطيرة فى مستقبل الصناعات ، إذا وضعت فيها برامج ، فإن التبصر يقضى  
بأن تكون هذه البرامج قائمة على سد حاجات حقيقية للبلاد ، لا على التوسع فى صناعات  
لا تعيش إلا فى ظل الحرب ، أو ما تحدته الحرب من تضخم ومجازفات .

وأجد من واجبي ، أن ألفت الأنظار إلى مشروعات هامة يتحدث الساسة عنها لتنظيم  
العالم بعد الحرب ، تنظيما اقتصاديا جديدا . هذه المشروعات ، لم تعرف بعد على حقيقتها ،  
ففيها عموض وفيها صراحة ، كلاهما مقصود متعمد . ومن الحزم ألا تقطع فيها برأى ،  
إلا إذا تبينها . وليكن مفهومنا ، أن مصر لن تقبل أى نظام يراد فرضه عليها ، إذا كان  
من ورائه الحد من نشاطها الصناعى ، بطريق مباشر أو غير مباشر ما

زكريا مهران